جامعــة قاصـــدي مرباح- ورقلـــــة -

كلية الحقوق والعلوم السياسية

قسم العلوم السياسية

الميدان: الحقوق والعلوم السياسية

الشعبة :علوم سياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

عنوان المذكرة

التنمية السياسية وأزمة التحول الديمقراطي في الجزائر

مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي في العلوم السياسية

تخصص: تنظيم سياسي وإداري

إعداد الطالبة: تحت إشراف:

-دقة سعاد * د- شليغم غنية

نوقشت وأجيزت بتاريخ:

أمام اللجنة المكونة من السادة

أ-بهاز حسين .....أستاد بجامعة ورقلة.....رئيسا

د-شليغم غنية..... أستادة بجامعة ورقلة.....مشرفا ومقررا

أ-بوعافية محمد الصالح .....أستاد بجامعة ورقلة.....مناقشا

السنة الجامعة : 2014م-2015م

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع إلى التي جعلت الجنة تحت أقدامها

"أمي الغالية"

إلى الذي مهد لي الطريق وتحمل كل مصاعب الحياة

حلوها ومرها "**أبي الغالي"**

أطال الله في عمرهما

إلى حماوای الغاليان بارك الله

وأطال في عمرهما

إلى رفيق دربي وسندي في الحياة

"زوجي الحبيب"

إلى كل الأهل والأقارب وكل من ساعدني في إنجاز هذه

المذكرة وخاصة الأستاذة المشرفة

كما لا أنسى في الأخير أن أهدي ثمرة جهدي إلى إبني الغالي

"محمد مهدي"

شكر وعرفان

أشكر الله عز الله الذي أعانني ووفقني على إنجاز هذا العمل المتواضع

كما أتوجه بالشكر الجزيل للأستاذة الدكتورة

"شليغم نسيمة"

على إهتمامها ودعمها الشديد لي خلال قيامي بدراستي هذه

وكل أولئك الكرام الذين كانوا لنا عطاء ومعرفة

"أساتذة قسم العلوم السياسية"

فلهم منا كل التقدير والإحترام

كما لا يفوتني أن أشكر كل عمال المكتبة على تعاونهم معنا

مقدمة

يشهد الوطن العربي اتجاها متزايدا نحو الديمقراطية باعتباره من العالم النامي والحياة السياسية فيه بحاجة ماسة إلى تنمية سياسية تتوافق وتتماشى مع تنمية اقتصادية، اجتماعية وثقافية، تتجاوز الحياة السياسية التقليدية وصولا إلى ما يوصف اليوم بأنه موجة ثالثة من الديمقراطية حيث أن الديمقراطية المعاصرة اليوم أكثر تواضعا مما يعتقده البعض، أو ينسبه إليها أو يطالبها به، إنها منهج لاتخاذ القرارات العامة من قبل الملزمين بها وهي منهج ضروري يقتضيه التعايش السلمي بين أفراد المجتمع وحمايته.

ولقد أصبح مفهوم الديمقراطية من أكثر المفاهيم شيوعا في الخطاب السياسي المعاصر وخاصة في حقبة الثمانينات من القرن العشرين حيث تعتبر أقطار الوطن العربي من أولى الدول المتأثرة بالمد الديمقراطي أو ما يسمى بلغة الخطاب السياسي الحالي بـ " التحول الديمقراطي" الذي يثير الكثير من الجدل حول النموذج الأمثل للديمقراطية أو النموذج الأمثل لتطبيقها في المجتمعات العربية عامة والجزائر خاصة، لكي يتناسب وخصوصية هذه المجتمعات وظروفها الداخلية.

أهمية الموضوع:

لموضوع التنمية السياسية والتحول الديمقراطي أهمية بالغة حيث أن دراسة موضوع التنمية السياسية وأزمة التحول الديمقراطي وما يحمله في طياته له الأهمية البالغة لأنه يشكل الركيزة الأساسية لأني نظام سياسي ، وتكمن الأهمية في :

- الانتقال من نظام إلى نظام.
- دراسة عملية التحول الديمقراطي وكيف يتم داخل النظام الجزائري.
- معرفة أهم الأزمات التي من شأنها أن تخل من عملية التحول الديمقراطي داخل النظام الجزائري.

الأهداف المرجوة من الدراسة:

- محاولة الوصول إلى إجابة مقنعة للإشكالية المطروحة.
- الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وصولا إلى العلاقة الكائنة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي.
- وكذا التعرف على واقع التحول الديمقراطي داخل النظام الجزائري.

أسباب اختيار الموضوع:

أ- الأسباب الموضوعية:

- لقد أصبح موضوع التنمية والتحول الديمقراطي من المواضيع الحساسة في الوقت الراهن باعتباره يشكل دعامة أساسية، لأن أداء نظام سياسي وهو ما يدفعنا لتحليل دور التنمية السياسية في عملية التحول الديمقراطي في الجزائر.

ب- الأسباب الذاتية :

- استكشاف ومعرفة كم الموضوع وما يحمله من مضامين علمية.
- إحاطة الطالب بمعلومات حول الموضوع التنمية السياسية والتحول الديمقراطي في الجزائر.

إشكالية الموضوع:

تتمحور إشكالية الدراسة حول التنمية السياسية ودورها في تكريس وتحقيق التكامل والاستقرار وذلك من خلال التغيرات مما يستدعي انتهاج ما يعرف بالتحول الديمقراطي وهذا ما سنحاول دراسته في هذه المذكرة من خلال الإشكالية الآتية:

- **كيف تسهم التنمية السياسية في تجسيد تحول ديمقراطي حقيقي في الجزائر؟**

الفرضيات:

1- كلما انتشر الفساد السياسي يؤدي إلى المطالبة بالتحول الديمقراطي.

2- كلما زادت الثقافة السياسية للمجتمع يؤدي إلى المطالبة بالحقوق وبالتالي حدوث تحول ديمقراطي.

3- حل أزمات التنمية السياسية يؤدي إلى تجسيد تحول ديمقراطي.

المناهج المستعملة

وأهم المناهج المستعملة في دراسة هذا الموضوع وهدفها التوصل إلى معرفة حقيقة الموضوع.

حيث تم استخدام **المنهج الوصفي** الذي يهدف إلى جمع الحقائق والمعلومات عن الظاهرة ثم تفسيرها تفسيرا كافيا.

وكذا المسح التاريخي: والذي يتضمن تفسير وتحليل الظواهر التي ولدت في ظروف زمنية خاصة وتمتد جذورها إلى الحاضر.

ثم استخدام منهج دراسة الحالة: الذي يعتمد على وجود مجموعة من النتائج واستعمالها في دراسة الموضوع ، وذلك من خلال التركيز على دراسة حالة الجزائر.

الاقتراب القانوني: وتم الاستعانة به لأنه يساعد في فهم النصوص والتشريعات القانونية والتي وضعها المشرع الجزائري، وكذا التطرق لطبيعة المؤسسات السياسية التي سيرت الدولة في مرحلة الأزمة وبعدها.

عرض الخطة:

بناءًا على الإشكالية المطروحة والفرضيات المقترحة وسعيا منا للوصول إلى الهدف المسطر، وضعنا خطة تتضمن ثلاث فصول إضافة إلى مقدمة وخاتمة.

تناول الفصل الأول عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر والذي يشمل الإطار النظري للدراسة ، الإطار المفاهيمي للتنمية السياسية والتحول الديمقراطي ، أما الفصل الأول فخصصناه للوقوف على عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر من خلال التعرض للأسباب الداخلية والخارجية التي أدت إلى قيام هذه الأزمة (أزمة التحول الديمقراطي) .

أما الفصل الثاني فتطرقنا فيه إلى الإصلاحات الأساسية ومحاولة تحقيق التنمية السياسية وذلك من خلال عرض مجموعة من الإصلاحات وكذا تقييم الموضوع ، كما عمدنا إلى تثبيت خلاصة ونتائج لكل فصل.

أهم المراجع المعتمدة

ولقد تم الاعتماد على مجموعة من المراجع التي ساهمت في إثراء هذا الموضوع من بينها:

1- أسامة غزالي حرب، الأحزاب السياسية في العالم الثالث، الكويت: عالم المعرفة، 1990.

2- ناجي عبد النور، تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)، القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010.

بالإضافة إلى عدة مراجع أخرى.

الدراسات السابقة:

وجود عدة دراسات سابقة تناولت موضوع التنمية السياسية والتحول الديمقراطي، كدراسة **عباش عائشة, حول إشكالية التنمية السياسية و الديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس.** حيث ركزت دراستها على

النظام السياسي وكيف تبنى التحولات الديمقراطية, بالإضافة إلى دراسة **محمد بوضياف، حول موضوع مستقبل السياسي النظام الجزائري** . والتي ركز من خلالها على دراسة النظام السياسي من 1962 إلى 1989.

و**جمال درويش، التنمية السياسية في دول الجنوب دراسة حالة الانتقال الديمقراطي مثال الجزائر**، حيث أن هذه الدراسات تناولت عملية التحول الديمقراطي وكيف تتم داخل النظام السياسي، أما دراستي فتركز على عملية التنمية السياسية وكيف تسهم هذه الأخيرة في عملية التحول الديمقراطي.

صعوبات الدراسة:

لا تخلو أي دراسة من الصعوبات التي قد تواجه البحث، لكن إرادة المعرفة والاكتساب تجعلنا نتخطاها، فمن الصعوبات التي واجهتني وأنا أقوم بدراستي وهي:

صعوبة التحكم في الموضوع وذلك لكثرة المعلومات حول التنمية السياسية و التحول الديمقراطي, بالإضافة لضيق الوقت.

الفصل الأول:
عوامل التحول
في الجزائر

لم يعرف النظام الاشتراكي الجزائري القائم على الحزب الواحد المحتكر لسلطة الاستقرار منذ 1963 بسبب الأزمات السياسية التي عانى منها النظام السياسي الجزائري، نتيجة لمجموعة من الأعراض كانت سائدة في المجتمع، من تخلف وصراعات سياسية واجتماعية واختلاف المذاهب والمبادئ مشكلة عوامل داخلية.

بالإضافة إلى عوامل خارجية تسعى بدورها إلى معرفة الاتجاه الذي ستتخذه الأحداث والتطورات في العالم على الصعيد الدولي ومعرفة نوع النظام الدولي الذي سيحل محل النظام الذي كان سائدا في ظل الحرب الباردة.

وهذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال المباحث التي سيتناوله الفصل الأول.

المبحث الأول: أزمات التنمية السياسية وضرورة التحول الديمقراطي في الجزائر.

لقد حاول النظام السياسي القيام بعملية التنمية السياسية في مختلف أبعادها، لكن ما حدث هو أن التنمية اعترضتها معوقات كثيرة فأصبحنا نتحدث عن أزمات التنمية السياسية.

1- أزمة المشاركة السياسية

تعني المشاركة السياسية مساهمة المواطنين ودورهم في إطار النظام السياسي بقصد التأثير في عملية صنع القرار الرسمي سواء كان هذا النشاط فرديا أو جماعيا، منظما أو عفويا، متواصلا أو منقطعا، سليما أو عنيفا، شرعيا أو غير شرعي، فعالا أم غير فعال.[1]

حيث عرفت الجزائر في ظل الأحادية نمطا من المشاركة هو أقرب من التعبئة برره عدم قدرة المؤسسات والهياكل السياسية على استيعاب جميع القوى الموجودة في الساحة الجزائرية ورفض النخب الحاكمة المتسلطة إشراك هذه القوى في اتخاذ القرار الوطني..[2]

وذلك راجع إلى أسباب عديدة منها الخلفيات الأيديولوجية للمجموعات السياسية، وكذا إلى الانحدار الاجتماعي للنخب الحاكمة والمشاكل والصراعات الداخلية، عقب التوقيع على اتفاقيات ايفيان وظهرت عدة قوى تتجاذب أطراف السلطة[3].

---

[1] - غالب عبد المعطي الفريجان، **آفاق وتطلعات نحو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي، سوريا:** نينوي للنشر والتوزيع ، 2002، ص 39.

[2] – محمد بوضياف، **مستقبل النظام السياسي الجزائري** (أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر:2008)، ص 114.

[3] – شليغم غنية، **التعددية الحزبية في المغرب العربي(تونس–الجزائر–المغرب)** ،(مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية ، جامعة الجزائر ، سبتمبر 1999) ، ص 51.

إذا كانت الجبهة قد تمكنت من تحقيق انتصار عسكري وسياسي على فرنسا، وسيطرت على الهيئات والأجهزة المنشأة وفقا لاتفاقيات ايفيان والمكلفة مؤقتا إلى غاية الاستفتاء بتسيير شؤون الجزائر، فإنها لم تستطع مواجهة الانقسامات التي ظهرت في صفوفها، فقد انفجرت التناقضات على إثر وقف إطلاق النار مباشرة، وبدأت تظهر الصراعات والخلافات بين مختلف التنظيمات المكونة للجبهة أي أعضاء اللجنة الثورية للوحدة والعمل، [1]

وأعضاء اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية وحركة أحباب البيان وجمعية العلماء والشيوعيين، حول من يتولى تسيير شؤون الدولة المستقلة، وليس على المنظور العام الذي تم الاتفاق عليه وبالإجماع أي النهج الاشتراكي، ولقد تضاعفت الأزمة على إثر إنشاء المكتب السياسي في تلمسان وتوالت إثر ذلك النداءات لتصفية الأجواء السياسية، إلا أن ذلك لم يمنع أولئك المتصارعين على السلطة من الزحف نحو احتلال مراكز ومناطق حساسة استعدادا لتولي السلطة.[2]

هكذا بدأت الأزمة تنفرج لصالح المكتب السياسي المدعم بقوات الجيش وتم انتخاب الجمعية التأسيسية، إلا أن الخلافات والصراعات عادت للظهور وذلك عندما تحولت جبهة التحرير إلى حزب سياسي.

فشاركت الجزائر المجتمعات الإفريقية والآسيوية نظام الحزب الواحد، وفي معظم الأحيان كانت دولة الحزب الواحد أداة لبناء الوحدة الوطنية ودعم التنمية الاقتصادية، إلا أن تحول الجبهة إلى حزب سياسي، وهو الأمر الذي خلف معارضة في صفوفها وأدى إلى إنشاء عدة أحزاب سياسية إلا أنها لم تستمر كما هو الحال مثلا حيث أنشأ **محمد بوضياف"** حزب معارض تمثل في الحزب الثوري الاشتراكي في 20 سبتمبر 1962 في فرنسا ، وتم الإعلان عنه في اليوم الموالي في الجزائر عن طريق البيانات في العاصمة ، إلا أنه لم يستمر نشاطه لأن أعضاؤه انظموا إلى النظام الحاكم.

فاستولت جبهة التحرير على الحكم وهمشت التيارات الأخرى لأن كل معارضة ما إن ظهرت إلا وكان مصيرها الخطر أو يتم تجاوزها بقرارات فوقية دون مراعاة احتياجات المواطنين وإشراكهم في الحياة السياسية والاعتماد على القوى المادية لحل المشاكل التي لم تستطع حلها بالطرق والأساليب السلمية والسياسية.[3]

---

[1] عامر رخيلة، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني 1962 – 1980** ، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية ، 1993 ، ص 115.

[2] - عامر رخيلة، **المرجع السابق**، ص 115.

[3] – شليغم غنية، **المرجع السابق**، ص ص(54– 55).

وهذا كله بسبب ما قامت به السلطات الجزائرية وذلك يمنع تشكيل أحزاب سياسية معارضة وتأكد ذلك بمرسوم 1963/08/14، الذي نص على أنه ممنوع على كامل التراب الوطني أي تشكيلة أو تجمع ذو طابع سياسي ، وهكذا لقيت جبهة التحرير الوطني نفسها وحيدة في ممارستها للعمل السياسي والحزبي، فكان من بين مطالب هذه الأحزاب والمنظمات السياسية المحضورة :

-وضع حد للأحادية الحزبية.

-انتخاب البرلمان.

-تمكين الشعب الجزائري من تقرير أموره بكل سيادة.[1]

هنا نرى ان مقياس التخلف السياسي الذي نقيس به العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي قد تجسدت منذ الاستقلال، فلقد كرست النخب الحاكمة حرمان المواطنين من حق إنساني هو الحق في الاختلاف والاعتراض وتأسيس أحزاب تكون عبارة عن قنوات من أجل ضمان حرية وحقوق المواطنين.

2/ أزمة الشرعية:

تعرف أزمة الشرعية بأنها انهيار في البناء الدستوري، وفي أداء الحكم تنجم عن اختلاف في طبيعة السلطة في النظام السياسي، وعلى ذلك فإن أزمة الشرعية يمكن أن تأخذ شكل تغيير في هيكل الحكومة أو في طابعها الأساسي، أو تغيير في المصدر الذي تستمد منه تلك الحكومة سلطتها النهائية.[2]

فمن المعلوم أن النظام السياسي الجزائري تبنى الشرعية على أسس مختلفة تنوعت حسب المراحل التي مر بها فمنذ ثورة التحرير إلى فترة الاستقلال الأولى وجبهة التحرير الوطني تقود البلاد باسم الكفاح المسلح وقيادة الثورة، تستولي على المؤسسات السياسية (الحزب) والإدارية (الدولة) وحتى الأمة، فهي المنشأة للدولة والمشرفة عليها والمراقبة لها، وهذا ما أكدته كل النصوص الدستورية والمواثيق منذ مؤتمر طرابلس ولم تتمكن أي قوة سياسية أن[3]

تنازعها الحكم، لكن في حقيقة الأمر لم يكن لجبهة التحرير الوطني شيء من هذا الذي أقرته النصوص، فبالرغم من الهالة التي أحاطت بها القوة الافتراضية التي تتمتع بها، الاعتبارات تتعلق بالحسابات الشخصية تارة وبالمصالح الكتل تارة أخرى، لم تعطي جبهة التحرير الوطني الفاعلية السياسية الأزمة لإدارة المجتمع، بل استغلت كاطار تستمد منه

الشرعية من أجل البقاء في السلطة التاريخية والثورية، إلى جانب رمزية جبهة التحرير الوطني، فإن النظام حاول دعم شرعيته من خلال مشروع التنمية الذي أطلقه مع مجي نظام 19 جوان 1965 الذي كان يهدف

---

[1] - إسماعيل قيرة (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1999.ص128

[2] – أسامة الغزالي حرب، **الأحزاب السياسية في العالم الثالث**، الكويت: عالم المعرفة 1990، ص181.

[3] - محمد بوضياف، **المرجع السابق**، ص ص(115،116)

إلى إخراج البلاد من التخلف والتبعية وتعزيز بناء الدولة، وقد زاد من شرعية النظام وانتهاجه سياسة خارجية انخرطت على أكثر من صعيد في دعم القضايا العادلة للشعوب، والوقوف على حركات التحرر والنضال من أجل نظام عالمي عادل مما أعطى انطباعا على قوته وشرعيته، غير أن انهيار أسعار النفط وهو الداعم الأساسي والمرتكز الوحيد لكل السياسات الخارجية والداخلية، أدى إلى انهيار شرعية النظام وتراجع مصداقيته ودخوله في وظيفة عجز معها على إقناع شرائح المجتمع من التسليم له والثقة فيه، ومن مظاهر الأزمة كذلك صراع الأجنحة والنخب الحاكمة علما أن هذا الصراع ليس وليد فترة زمنية متأخرة من حياة النظام السياسي الجزائري، بل هو متجدر فيه وترجع أصوله إلى ممارسات هذه النخب أثناء حرب التحرير.[1]

هنا نرى أن مقياس التخلف السياسي الذي نقيس به العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي قد تجسدت منذ الاستقلال حيث كرست جبهة التحرير الوطني استغلالها في عدم إعطاء الحرية لإدارة المجتمع معتمدة ذلك كإطار تستمد منه الشرعية من أجل بقائها في السلطة مقابل إخراج البلاد من التخلف والتعبئة.

3/ أزمة التوزيع :

والتي تتعلق بمهمة النظام السياسي في توزيع الموارد والمنافع المادية وغير المادية في المجتمع، وقد تعني مشكلة التوزيع ليس فقط توزيع عوائد التنمية وإنما توزيع أعباء التنمية[2]. حيث برزت أزمة توزيع الثروة بفعل تراكمات ممارسات النظام الاشتراكي منذ السبعينيات والثمانينيات القرن الماضي وتجلت مظاهرها في أزمة الشغل وأزمة السكن وتدني القدرة الشرائية للمواطنين، ويعود السبب في ذلك إلى انخفاض سعر برميل النفط إلى أقل من 10 دولارات وكذا ارتفاع معدلات المديونية حيث سنتطرق بالتفصيل هذه الأزمات فيما يلي[3]:

إن الملاحظة التي ينبغي التسبيق بها في دراسة مسار الأزمة الاقتصادية في الجزائر، هي أن درجة الإنعاش التي بلغ فيها معدل نمو الناتج الداخلي الإجمالي السنوي بالأسعار الثابتة، خلال مخططات 1967 إلى 1978 أكثر قليل من 7% قد انخفض خلال المخطط الخماسي الأول 1980 – 1984 إلى معدل نمو مستوى متوسط هو أكثر قليلا من 4 %، حيث تبين هذه الأرقام أن وضع الميزان الاقتصادي قد تطور في اتجاه سلبي، بمعنى في اتجاه الانكماش، وهذ الاختلال في التوازن يعبر عن حالة أزمة اقتصادية والتي يمكن تلخيصها في ثلاث أفكار رئيسية :

---

[1] - محمد بوضياف، **المرجع السابق**، ص ص(115،116)

[2] – أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق**، ص 50.

[3] – عبد الغفور مرارقة ، **تجربة التنمية السياسية في الجزائر**، http:// www.ai mfeka.com/fomwms/index-PDF الأربعاء على الساعة 11:00.

1- عجز جهاز الإنتاج الوطني عن تحقيق إشباع مرضي لاستهلاك السلع الغذائية والصناعية، وقادر على تحرير المجتمع من التبعية للخارج في تموينه البالغ نسبة 32%. من قيمة مجموع الواردات الذي يشكل فيها ثلث هذه النسبة من الموارد الغذائية.

2- عجز الجهاز الإنتاجي الوطني على تموين نفسه، وإعادة تموينه بالموارد الأولية، ونصف المصنوعة والمساعدات بحيث أصبحت تبعية الخارج البالغة 32% من قيمة الواردات من سلع والخدمات، وهي التي تحدد معدل استغلال طاقته.

3- عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن التقليص من الاعتماد على المحروقات في الصادرات بتعويض تدريجي لها بمنتجات أخرى، ولهذا بقيت المحروقات تحتكر الصادرات والخدمات منذ أكثر من سنة، بنفس الحدة وهي حوالي 93%، حيث يظهر هنا أن الاقتصاد الجزائري اقتصاد رهيف، وإن تبعيته الكبيرة للخارج في تموين استهلاك المواطن، وتموين الجهاز الإنتاجي القائم ، وتموين التنمية (الاستثمارات) بالتجهيزات ، تخضع في عمليات تمويلها بصفة مطلقة، إلى الصادرات الوطنية للمحروقات ومن ثمة، فإن أي تقلب في أسعار هذه السلعة بالارتفاع أو بالانخفاض، سينعكس مباشرة على وتيرة النمو وبالتالي على حالة الاستقرار الاجتماعي[1].

4- إن هذه التجربة قد عاشتها الجزائر خلال الثمانينات الماضية عبر مرحلتين مختلفتين، مرحلة 1980-1985 التي بلغ فيها سعر البترول أوجه من الارتفاع وهو 40 دولار أمريكي للبرميل سنة 1981 ، ولم ينزل أبدا تحت 27 دولار ، محتفظا هكذا بقوته الشرائية ومعززا أيضا ارتفاع قيمة الدولار إلى أكثر من 10 فرنك فرنسي، ثم مرحلة 1986-1989 التي كانت جد سيئة وإنهار فيها سعر البترول إلى 13 دولار في نهاية سنة 1986 ونزل حتى 11 دولار للبرميل الخام ، في نهاية سنة 1988 ، مع هبوط قيمة الدولار أيضا إلى ما يتراوح بين 06/05 فرنكات فرنسية، أي نسبة 40 إلى 50 %.

5- إن هذا الارتفاع والانخفاض تبعتهما على التوالي حالة رواج اقتصادي واجتماعي على العموم، ثم حالة انكماش اقتصادي مع اضطرابات اجتماعية، وكان قد طبع هذه الحالة الأخيرة ، سنة 1986 ، مقارنة بالنسبة قيمتها ما يلي:

- انخفاض معدل النمو الاقتصادي إلى 0.6 %.
- نقصان مستوى الاستهلاك العائلي بنسبة 0.4%.
- انخفاض الاستثمار بنسبة 16.4%.
- نزول عدد مناصب الشغل الجديدة من 122000 إلى 74000 منصبا أي بنسبة قريبة من 40%

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **الجزائر بين الأزمة الإقتصادية والسياسية**، الجزائر: مطبعة دحلب. 1993ص 28.

وفي هذا المسار الاقتصادي، المتميز بالميل الانكماشي، بدأت السوق الوطنية تعرف اضطرابات جديدة يعبر عنها على الخصوص الوضع الحاد لتضخم الأسعار التي ارتفعت في المواد الغذائية سنة 1986 بمعدل 76.5 % وهذه الزوبعة من التضخم قد لحقت العائلات ذات الدخول الضعيفة والتي تعاني أزمة الشغل والسكن والتي تظهر من خلال الآتي:[1]

جدول رقم(01) يبين زيادة نسبة البطالة في الجزائر

	السكان	القوى العاملة	القوة المشغلة	معدل البطالة
1984	20.880.000	4.371.000	3.715.509	%15.1
1987	22.807.000	4.789.000	3.978.000	%17
1989	24.700.000	5.575.000	4.614.000	%17.2
1990	25.300.000	5.812.000	4.614.000	%19.2
1991	26.000.840	6.045.000	4.822.000	%20.2

المصدر: محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص 33.

1- أزمة التشغيل:

والتي ظهرت نتيجة لارتفاع المعدل السنوي للنمو الديمغرافي مقابل نمو سنوي أقل لمعدل التشغيل من جهة أخرى. ومن خلال تطور المتغيرات الثلاثة التالية: وهي السكان والقوى العاملة والتشغيل، إلا أن التطور اتجه نحو التعاكس منذ سنة 1984، لأنه في هذه السنة بالذات ، أخذ الخط البياني لتطور التشغيل اتجاها تنازليا ، وهبط رقم مناصب التشغيل الجديدة من 150199 إلى 139079 منصبا جديدا أي بنسبة 7.4 % السنة السابقة في الوقت الذي كان فيه عدد السكان يقدر ب20.880.000حيث زاد عدد السكان بمعدل 4.3 % والقوة العاملة بمعدل قريب من 4 %.[2]

ولقد تواصل هذا الاختلال التوازني الاجتماعي ، الناتج عن الانكماش الاقتصادي ، بعد ذلك بحدة أكبر وأدى الحال إلى تفاقم حالة البطالة من 15 % سنة 1984 إلى 17% سنة 1987 وإلى 17.2% سنة 1989، وإلى 19.2 سنة 1990 وإلى 20.2 % سنة 1991.

[1] – محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص 30.

[2] – **نفس المرجع**، ص ص (29-30)

أزمة السكن:

لا تقل أزمة التشغيل في الجزائر عن أزمة السكن، ولو انه من المعروف أن شكل السكن وخاصة منه السكن الحضري، مشكل تواجهه مختلف دول العالم بدرجات متفاوتة الحدة، وتشكل هذه القضية في الجزائر مظهرا رئيسيا للأزمة الاقتصادية والاجتماعية، ويتجلى ذلك في التفاوت الكبير بين العرض والطلب على السكن، وهي ظاهرة عجز لم تعد تقتصر على المدن فقط، وإنما توسعت تدريجيا في المناطق الريفية، مع توسع التنمية إلى هذه المناطق إطار تطبيقي سياسة التهيئة الإقليمية.[1]

هنا نرى أن مقياس التخلف على الصعيد الاقتصادي الذي نقيس به العلاقة بين التنمية السياسية والتحول الديمقراطي الذي تجسد في اعتماد الجزائر على المحروقات كمصدر وحيد للصادرات كما أن الاقتصاد الجزائري واقع تحت سيطرة حكومية لا تسعى لتحقيق التنمية المستقلة للبلاد.

4/ أزمة الهوية:

وهي أزمة ترتبط بتعريف المواطن في الدولة لهويته.[2]وتحدث عندما يصعب انصهار كافة أفراد المجتمع في بوتقة واحدة، تتجاوز انتماءاتها التقليدية أو الضيقة وتتغلب على أثار الانتقال إلى المجتمع العصري، بتعقيداته المختلفة، بحيث يشعرون بالانتماء إلى ذلك المجتمع والتوحد معه[3].

فقد انعكس الخيار الاقتصادي للجزائر على تركيبة المجتمع وهويته الاجتماعية والثقافية، حيث بنيت العلاقة بين الطبقة الحاكمة والمجتمع على أساس الهيمنة والسيطرة في نفس الوقت، فبعد التغيير السياسي سنة 1989 وجد المجتمع الجزائري نفسه أمام ثلاث أقطاب إيديولوجية رئيسية، كل منها يحاول تحقيق أكبر قدر من التعبئة والمساندة، وتمثل هذه الأقطاب فيما يلي :

- **التيار اليساري الديمقراطي:** والذي ضم الوحدة السياسية المطالبة بالديمقراطية والتي كانت من أبرز معارض في المرحلة الأحادية وهو **" حسين أيت أحمد"** مثل جبهة القوى الاشتراكية والتجمع الثقافي الديمقراطي.
- **التيار الإسلامي:** الذي يشعر الشعب أنه يمثل هويته الثقافية والاجتماعية وإعطائه الأمل بإمكانية تغيير النخبة الحاكمة وقيادة الجزائر نحو ديمقراطية حقيقية[4].

-**التيار الوطن الاجتماعي:** يختلف هذا التيار عن سابقه في الطرح الإيديولوجي، وذلك بتبنيه الديمقراطية كمنهج عمل، وحرصه على إبعاد الدين عن السياسة، ويمكننا أن نقسم هذا التيار إلى الليبرالي محض

---

[1] محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق** ، ص ص (32-34)

[2]- عبد الرحمان حمدي، **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات**، عمان: جامعة آل بيت، 1999، ص 370.

[3] – أسامة الغزالي حرب، **المرجع السابق**، ص 50.

[4] محمد بلقاسم حسن بهلول، **المرجع السابق**، ص 87.

وديمقراطي اجتماعي[1] فالجناح الأول تمثله كل من الحركة الديمقراطية للتجديد الجزائري، الحزب الوطني للتضامن والتنمية أما الجناح الديمقراطي الاجتماعي فيمثله أساسا كل من جبهة القوى الاشتراكية، التجمع من أجل الثقافة والديمقراطية وحزب التجديد الجزائري.

وبالإضافة إلى هذه التيارات الثلاثة يمكن أن نصنف الأحزاب الأخرى، في تيار رابع يحاول التوفيق بين العناصر الثلاثة للهوية الوطنية حتى يعطي نفسه حرية التحرك السياسي وحرية بناء خطبه السياسية، حسب الخصوصيات الثقافية المحلية لكل جماعة

سكانية، ويبقى من جميع هذه الأحزاب، الحزب الذي كان قائما منذ الاستقلال وهو جبهة التحرير الوطني ، والذي قاد الكفاح المسلح بنجاح خلال حرب التحرير، فإن برنامجه قد تركز على حول قضايا التنمية.[2]

- بناء على ما تقدم تبرز مواقف النظام السياسي الجزائري من بعض مقومات الهوية الوطنية، ومن مسألة المشاركة السياسية ، خاصة تلك المتعلقة بالتيارين الإسلامي والأمازيغي.
- فالنظام الجزائري ومن خلال النخب العسكرية المسيطرة على الحكم حسم خياراته السياسية القائمة على الوطنية التي لم تحتمل التنوع العرقي والديني والأخلاقي ، ومن ثمة تتعامل مع الأمازيغية على أنها تراث شعبي وفلكلور لا علاقة له بالرمزية الوطنية ، ولا علاقة له بالهوية الوطنية، أنتج إحساس بالغربة والتهميش لدى مواطني المناطق القبائلية الذين بدأوا برفع مطالبهم اللغوية والثقافية بشكل واضح مع بداية الثمانينات وفرضوا أنفسهم كقوة سياسية واجتماعية فعلية وإن لم يعترف بهم النظام وتطور نضالهم إلى أن بلغت حد المواجهة أحداث ما يعرف بالربيع البربري 1980 مما زاد جهود الهيئة والتنظيمات الممثلة لسكان هذه المناطق التفافا حول قضيتهم ومطالبة النظام بالاعتراف بالأمازيغية كأحد مقومات الشخصية الوطنية وفسح المجال أمام الحريات الفردية والعامة وتحقيق المزيد من التنمية الديمقراطية، إلى جانب القضية الأمازيغية هناك مسألة العلاقة بين الدين الإسلامي والحياة السياسية، فرغم اتفاق الجميع وتأكيدهم على أن الإسلام وحدة أساسية في البناء الثقافي الجزائري إلا أن الاختلاف حول دوره السياسي كان جليا بين النزعة الشيوعية التي ترى أن الإسلام ايديولوجية شمولية ومن ثمة يجب محاصرته داخل المسجد وأبعاده عن الحياة السياسية والاجتماعية والثقافية ، بينما أصحاب الطرف الوطني الاشتراكي وهم أصحاب القرار الرسمي هم يعتبرون الإسلام أحد مقومات الثقافة في الجزائر، وفريق ثالث يرى أن للإسلام دور في الحياة

[1] غنية شليغم، **المرجع السابق**، ص112.

[2] محمد بوضياف، **المرجع السابق** ، ص 49

السياسية ويطالب بأولوية المرجعية الإسلامية في صياغة مشروع المجتمع ووضع منظومته القانونية.[1]

ونستنتج من خلال ما تم عرضه أن أزمة الهوية ترجع بالأساس إلى غياب فكرة المواطنة بين أفراد المجتمع الواحد، وترجع أزمة الهوية في الجزائر إلى عهد الاستعمار الفرنسي الذي قضى على مقومات الشخصية الجزائرية من اللغة والتاريخ وعمله على إنشاء نخبة تكون موالية إلى مما أدى إلى انقسام اتجاهات متعددة.

5/ أزمة التكامل والاندماج:

لقد أدت السياسة المتبعة من طرف النخبة الحاكمة إلى إحداث قطيعة تواصلية بين النظام الحاكم والمجتمع، حيث أن هذه الأزمة لم تكن تتعلق في الأصل بطريقة ممارسة السلطة، وإنما بالقيم والصورة التي كان ينشرها في المجتمع، أي صورة الطبقة البرجوازية الحاكمة التي تحتكم إلى الرشوة والزبونية البعيدة عن اهتمامات الشعب.

لكن النظام السياسي لم يستوعب حجم هذه الأزمة التي ترجمها الشعب من خلال انتخابات 1990-1991 رافضا سياسة جبهة التحرير الوطني، لكن من خلال تصرف النظام مع تلك النتائج نستنتج أنه لم يكن يبحث عن التكامل والاندماج مع المجتمع بقدر ما كان يبحث عنهما داخليا ، وعلى الرغم من الرفض المجتمعي للنخبة الحاكمة ممثلة في جبهة التحرير، إلا أن النظام لم يكن مستعدا لتقاسم وتداول السلطة ، لأن مبدأ التداول على السلطة لم يكن جزءا من أيديولوجية النخبة الحاكمة أو من منطلق تسيير دولة ريعية مثل الجزائر.

كما أن أحداث اكتوبر 1988 أظهرت بشكل جلي تلك القطيعة بين النظام والمجتمع، حيث قام المتظاهرين بتحطيم كل ما يرمز للنخبة الحاكمة وجبهة التحرير، بالإضافة إلى الإدارات العمومية ، بينما ردت النخبة الحاكمة بإطلاق النار على المتظاهرون، ما أسفر على سقوط المئات من القتلى والجرحى من بين المطالبين بالتغيير وخاصة تحسين المستوى المعيشي، حيث وصف الكثيرون رد الفعل العنيف من طرف النظام بأنه تعبير عن المكانة الحقيقية للمجتمع بالنسبة له، وهو ما يفسر التعبئة الكبيرة لصالح حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ[2].

---

[1] محمد بوضياف، **المرجع السابق**، ص 49.

[2]- جمال درويش، **التنمية السياسية في دول الجنوب دراسة حالة الإنتقال الديمقراطي في مثال الجزائر**، (أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر، 2013-2014)، ص 263.

ومن خلال كل ما سبق نستنتج أن الحالة المزرية التي كانت تعاني منها الدولة الجزائرية، من تخلف سياسي وفقر وكذا القدرة الشرائية والبطالة، بالإضافة إلى غياب المشروعية والمشاركة السياسية تجسدها وتشكل جلها أزمات التنمية السياسية وذلك من خلال:

أزمة المشاركة السياسية: والتي ساهمت بدورها في هذه الأزمة من خلال تدني معدلات مشاركة الجماهير في الحياة السياسية، نظرا للجوء النخب الحاكمة إلى وضع عراقيل أمام المتطلعين إلى المشاركة رغبة منها للاستلاء على الحكم دون مراعات احتياجات المواطنين واشراكم في الحياة السياسية، بالإضافة إلى أزمة الشرعية من خلال اعتلاء جبهة التحرير الوطني لسد الحكم واستمرارها فيه على الرغم من عدم استناد حكمها إلى إرضاء الجماهير كما عانى النظام السياسي الجزائري من أزمة توزيع الثروة والتي تجلت في أزمة السكن والشغل وكذا تدني القدرة الشرائية للمواطنين ويعود السبب في ذلك كله إلى انخفاض أسعار البترول وارتفاع معدلات المديونية التي ولدت التبعية بسب عجز الجهاز الإنتاجي الوطني عن تحقيق إشباع مرضي لاستهلاك السلع الصناعية والغذائية وكذا تمويل نفسه بنفسه، واعتماده الكلي على المحروقات دون تعويضها بمنتوجات أخرى، بالإضافة إلى أزمة الهوية وغياب فكرة المواطنة بين أفراد الجماعات البشرية المشكلة للمجتمع بحيث يكون ولاء الفرد لجماعته العرقية وعدم انصهارهم في بثقة واحدة مما يغيب فكرة الترابط الوثيق بين أفراد المجتمع الواحد وإشاعة الفرقة في صفوفهم وذلك لانتماء كل واحد منهم إلى تيار معين فمنهم من ينتمي إلى التيار اليسار الديمقراطي ومنهم إلى جبهة التحرير الوطني ومنهم من ينتمي إلى التيار الإسلامي طننا منه أنه يمثل هويته السياسية والثقافية والاجتماعية وأنه أمله في تغيير النخبة والقادة نحو الديمقراطية مع غياب فكرة التكامل والاندماج في هذا النظام مما ولد أزمة راح ضحيتها العديد من القتلى والجرحى وذلك نتيجة استحواذ جبهة التحرير الوطني على الحكم رافضة مبدأ تقاسم وتداول السلطة على الرغم من الرفض الجماهيري لها، الأمر الذي أسفر عن سقوط المئات من بين المطالبين بالتغيير وتحسين المستوى المعيشي لهم، فكل هذه الأزمات التي عرقلة الوضع وزادت من حدته أدت إلى تبني نظام جديد سنة 1989.[1]

[1] جمال درويش، **المرجع السابق**، ص263.

المبحث الثاني: العوامل الخارجية لعملية التحول الديمقراطي

عقب التحولات الجذرية التي اكتسحت الساحة الدولية نتيجة السياسات الجديدة التي أنتهجها الزعيم السوفياتي " غورباتشوف" في المجالين الداخلي والخارجي والتي آلت إلى حل خلف وأرسو وتوجه دول شرق أوروبا إلى انتهاج نظام الاقتصاد الحر، وبعد زوال الحرب الباردة التي عاشت في ظلها الدول أربع عقود ونصف العقد، عقب ذلك كله من الطبيعي أن ينكب الباحثون السياسيون خاصة على التفكير في الاتجاه الذي ستتخذه الأحداث والتطورات في العالم سواء على الصعيد الدولي أو نوع النظام الدولي الذي سيحل محل النظام الذي كان سائدا في ظل الحرب الباردة، أما على صعيد العلاقات الداخلية أي نوع النظام السياسي الاقتصادي والاجتماعي داخل كل دولة.

انهيار المعسكر الشيوعي والنظام الدولي الجديد:

إن إحدى "الأزمات الكبرى التي عاشها العالم هي التفكيك السياسي للمعسكر الاشتراكي وهو عمل سياسي يندرج ضمن منظور المعسكر الرأسمالي – الليبرالي – بدأت بوادر هذا التفكك في دول أوربا الشرقية بتوحيد الألمانيتين وبسير حلف وارسو إلى الانحلال ، ثم جاءت أزمة الخليج وما تبدى فيها من تعاون سوفياتي – أمريكي لتؤكد أن الحرب الباردة بين المعسكرين انتهت فعلا ، فهذه المتغيرات والتحولات العالمية تعني أنه على الدول أن تحتاط وتقوم بما يلي:[1]

– القيام بمراجعة شاملة لحساباتها في المحيط الدولي لاسيما إزاء سياستها التقليدية القاضية باستثمار الاستقطاب الدولي والخلافات بين القوتين العظمتين كورقة ضغط.

- ضرورة تبني استراتيجية الاعتماد الجماعي على الذات والتركيز على بناء القوة الذاتية والإقلاع عن سياسة الاعتماد على قوة خارجية للدفاع عن القضايا الخاصة.
- ضرورة فهم واستيعاب قواعد وأصول اللعبة السياسية الدولية الجديدة .
- تعني هذه المتغيرات أيضا تآكل النظم الشمولية ونهاية مفهوم الحزب الواحد[2]
- والمعسكر للسلطة السياسية وبداية ترسيخ مفهوم التعددية والمشاركة السياسية. فأي سلطة تعسفية سوف تكون بعد الآن لا شرعية ولا مشروعية ولن تستطيع أن تقدم في ظل هذه الظروف، إلا استنكار الناس لها، أي إنجاز حقيقي كما فعلت في السنوات الماضية.

وهذا ما فعلته روسيا التي حاولت أن توقف بين الديمقراطية والسوق، مجتمع ما بعد الاشتراكي وما بعد صناعي البحث عن هوية جديدة[3].

---

[1] غنية شليغم، **المرجع السابق**، ص80.

[2] **نفس المرجع**، ص ص (80-81).

[3] - شليغم غنية، **المرجع السابق**، ص ص (80-81)

فروسيا انتهجت نهجا جديدا معاكسا تماما لسابقه، فقد عوضت الديمقراطية التسلطية والتعددية الحزبية، وتم التوجه نحو نظام السوق الحر، وفي خضم هذه التحولات سارعت الولايات المتحدة الأمريكية لمساعدة روسيا ودول أوربا الشرقية، ونتيجة لهذه المتغيرات الدولية ، فإن اهتمام العالم الغربي وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية، انصب كليا على التطورات في شرق أوروبا والاتحاد السوفياتي سابقا، وبذلك تراجعت بل همشت قضايا الوطن العربي وأولوياته في منظور الولايات المتحدة وروسيا واهتماماتهما .

وانعكس ذلك على الإعانات الاقتصادية والمادية التي كانت تقدمها دول أوروبا الغربية والولايات المتحدة إلى الجزائر، فقد تحول الجزء الأكبر من هذه المعونات والمساعدات إلى دول أوروبا الشرقية، وتأثرت العمالة في أوربا وبالتالي تأثر اقتصاديات الدولة.

كما تحول الحوار بين الشمال والجنوب إلى حوار شمال – شمال، لأنه من مصلحة الولايات المتحدة والدول الغربية رفع شعار الديمقراطية، لكن في إطار أوربي ، لتعارض مصالح النظام الدولي الراهن مع مبدأ الديمقراطية في دول الجنوب، فمن مصلحة أمريكا أن لا تصدر السلطة السياسية عن الإرادة الشعبية في الجزائر وذلك لأن بناء السلطة في هذه الدول على الإرادة الشعبية يعني زوال نظم الحكم القائمة، وبالتالي تهديد مصالح الطبقات التي تعبر عنها، وظهور نظم جديدة حاملة لمطالب اجتماعية ووطنية أخرى تحاول إعادة توزيع الناتج المحلي مما يؤدي إلى تقويض نفوذ وسيطرة القوى الأجنبية، ومن الواضح أن صيرورة الانفتاح الاقتصادي خاصة ثم السياسي التي عاشتها الدولة قد ارتبطت بالتخلي[1]

عن السيطرة الوطنية على الموارد المحلية، والسير نحو التخصص من أجل الحصول على الإعانات الدولية من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي.

- التحول الديمقراطي كأساس لتكريس حقوق الإنسان.

بعد انتهاء الحرب الباردة وسقوط الخطر الشيوعي على الغرب أدى إلى خلق مناخا مواتيا لتشجيع التحولات الديمقراطية في العالم الثالث والعالم العربي، والاهتمام بقضايا حقوق الإنسان من أجل اختراق هذه الدول، فالإصرار على قضية الديمقراطية يعود إلى أن فكرة الانتقال نحو أنظمة تعترف بحقوق الفرد وحرياته، والخروج من التخلف وبناء مؤسسات الدولة وتحقيق التكامل الوطني بعيدا عن استبداد الحكام وعجزهم في معالجة ما اعتبرته من قبيل الأولويات كألية العدالة في توزيع السلطة الذي أدى بدوره إلى اختلال عدالة توزيع الثروة [2]وفي مواجهة هذا الاستبداد كله، تشكلت جبهات ديمقراطية تنادي بإصلاح نظم الحكم وتحرير الإنسان من قيود الجمود ومحاولة إشراكه في تقرير مصيره، مرهون بعوامل أهمها:

[1] **نفس المرجع** ،ص ص(83 ، 84).

1- شليغم غنية ، **المرجع السابق** ، ص ص(83 ، 84).

- الاعتراف بحقوق الإنسان ومشاركته السياسية الفعلية ونمو مجتمع مدني كفيل بتحقيق واحترام هذه الحقوق.

ولقد حرصت الجزائر على التأكيد على هذه الحقوق وكفالة تحقيقها في مختلف دساتيرها، خاصة في ما يتعلق بانتخاب الممثلين ، فقوانين الجزائر تسمح بالاختيار الحر للمثلين في مختلف المجالس المنتجة.

كما أن هناك بعض التطورات الدولية المهمة، التي يمكن أن تكون لها تأثيرها الايجابي على تحرير عملية التطور الديمقراطي في الوطن العربي، فثورة المعلومات والاتصالات تحجم من قدرة النظم التسلطية على إخفاء ممارستها الاستبدادية، كما تتيح للمواطنين الوقوف على ما يجري خارج حدود دولهم مقارنة بأوضاعهم، وأكثر من هذا فإن هذه الثورة تحرم النظم التسلطية من ميزة احتكار مصادر المعلومات وهو ما يمكن أن يفيد قوى المعارضة.

نتيجة للوضع المتأزم للبلاد من جميع النواحي ورغبة النظام السياسي لتحسين الوضع والخروج من هذه الحالة هو الأمر الذي أدى به للاستدانة من الخارج. [1]

أزمة المديونية الخارجية :

نظرا للأزمات المتعددة الجوانب التي كان النظام السياسي الجزائري يعانيها، فرض عليه الاستدانة من الخارج خاصة من المؤسسات المالية الدولية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي) التي لها تأثيرا كبيرا على الدول النامية، أي درجة تداخلها في توجيه وسير الحكومات والأنظمة السياسية.

فأصبح الاقتصاد الجزائري في التبعية للخارج نتيجة اعتماد الجزائر على مورد واحد (النفط)، من أجل تموين الجهاز الإنتاجي، وتموين استهلاك المواطن وتمويل الاستثمارات وانخفاض أسعار البترول وهبوط قيمة الدولار، انخفاض عائدات النفط وانعكس ذلك سلبا على عائدات الاستقرار الاجتماعي، فلجأ النظام السياسي الجزائري إلى الاستدانة من البنوك في وقت ارتفعت فيه خدمات الديون، والقبول بإجراء إصلاحات اقتصادية هيكلية، وهذا يعني ربط السياسة الاقتصادية بقرار البنك الدولي والخضوع للشروط المستقبلية لها[2].

---

[1]- **نفس المرجع** ،ص ص (88-89).

[2]- عبد النور ناجي، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي (دراسة تطبيقية في الجزائر)** القاهرة: دار الكتاب الحديث، 2010. ص ص (82، 83).

خلاصة الفصل الأول

عانى النظام السياسي الجزائري منذ فترة الاستقلال من عدة ضغوطات فرضها الوضع الداخلي الذي كانت تعيشه البلاد الذي أفرز بدوره عدة أزمات منها أزمة الشرعية وأزمة الهوية وأزمة المشاركة السياسية، والتكامل والاندماج وصعوبة الخروج من مظاهر التخلف الذي كانت تعيشه الدولة، بالإضافة إلى الضغوطات الخارجية التي كان لها الدول أيضا في جعل النظام السياسي يعاني من التبعية السياسية والاقتصادية، وبعد فشل كل محاولات التنمية للخروج من ظاهرة التخلف هو الأمر الذي أوصل الجزائر للعيش في دوامة لا يمكنها الخروج منها، الأمر الذي دعانا إلى دراسة أوضاعها المؤسساتية وإدخال إصلاحات على هياكلها الاقتصادية والسياسية والتحول نحو الانفتاح تجاوزا لأي عراقيل من شأنها أن تخل بالنظام السياسي.

الفصل الثاني:

سياسة الإصلاحات ومحاولة تحقيق التنمية السياسية

تعتبر التجربة في ميدان الإصلاحات السياسية التي شرع في تطبيقها بعد حوادث أكتوبر 1988م، والتي جسدها دستور 1988م تجربة جديدة ونقطة تحول ترتبط ظاهريا بموجة الاضطرابات الاجتماعية التي شهدتها مدن الجزائر الكبرى بين الرابع والسابع من شهر أكتوبر عام 1988 في ما يعرف بأحداث أو انتفاضة أكتوبر، غير أن هناك سياقات وظروف أعمق قادت إلى هذا المخرج، فالنظام السياسي المؤسس عقب استعادة السيادة والاستقلال الوطنيين حمل في تركيبته عناصر أزمة 1962م التي لم ترسي منظومة حكم مستقرة بقدر ما وفرت عوامل أزموية دائمة داخل بيئة النظام، بالإضافة إلى أن سياسة الانفتاح الليبرالي التي انتهت تدريجيا في المجال الاقتصادي والسياسي، فقد فرضت التوجه نحو الانفتاح السياسي، من أجل نظام أكثر ديمقراطية، وإصلاح وإعادة هيكلة المؤسسات في جميع المجالات، وعليه تبنت جملة من الإصلاحات من أجل محاولة حل أزمات التنمية السياسية وتحقيق نظام أكثر ديمقراطية.

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية والسياسية في الجزائر

تعتبر حوادث أكتوبر 1988 وما نتج عنها بداية جديدة لإدخال سياسة إصلاحية في مختلف الجوانب سواء كانت السياسية أو اقتصادية أو إدارية.

1- الإصلاحات الدستورية:

قبل صدور دستور الثالث والعشرين من فبراير 1989 وما تبعه من نصوص قانونية تضمنت أهم الأحكام الجديدة الناظمة للحياة السياسية في سياق الإصلاحات المعلنة، كانت السلطة السياسية قد عمدت إلى بعض التدابير التحضيرية لعملية الإصلاح الشاملة استبعادا لأي مقاومة أو معارضة من داخل مؤسسات الحكم، تمثلت هذه التدابير في:

أولا : تعديل الدستور بصورة جزئية في نوفمبر 1988

تمثل أول تحول سياسي عقب أحداث أكتوبر 1988 في التعديل الجزئي لدستور 1976حيث قرر رئيس الجمهورية "**الشاذلي بن جديد**" أن يعرض على الشعب عن طريق استفتاء ينظم في 3 نوفمبر 1988 مشروع تعديل للدستور يتعلق بتنظيم جديد للوظيفة التنفيذية يختار بمقتضاها رئيس الجمهورية رئيسا للحكومة يكون مسئولا أمام المجلس الشعبي الوطني، لكن تمت صياغة مشروع هذا التعديل دون مشاركة حزب جبهة التحرير الوطني كطرف في الإصلاح، بسبب الممارسات الفاشلة التي أتهم بها، وحتى تأخذ الإصلاحات مصداقيتها لأنه في أحداث أكتوبر 1988 تم تحميل الحزب جزءا كبيرا من المسؤولية جراء الركود الاقتصادي والسياسي والاجتماعي الذي أصاب البلاد.

ويهدف إلى استحداث منصب رئيس الحكومة إلى إبعاد رئيس الجمهورية عن المواجهة السياسية، وجعل الحكومة تتحمل مسؤوليتها في التسيير، وبالتالي إمكانية إقالتها عندما تقتضي الضرورة ذلك.[1]

1- أنه دعم موقف الرئيس فيما يتعلق بعلاقته بالشعب، ويستشف ذلك من قراءة المادة الخامسة التي أعيد تركيبها وصياغتها، ويتجلى ذلك في الفرق بين الصياغتين، إذا كانت في أول الأمر تقضي بأن السيادة الوطنية ملك للشعب، يمارسها عن طريق الاستفتاء أو بواسطة ممثلين منتخبين، وأصبحت كالتالي:

- السيادة الوطنية ملك للشعب.
- يمارس الشعب هذه السيادة عن طريق الاستفتاء.
- يمارس الشعب هذه السيادة كذلك بواسطة ممثليه المنتخبين.

[1] مصطفى بلعور، **الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990**، دفاتر السياسة والقانون (مجلة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية العدد الأول ، جوان 2009.)، ص3.

- لرئيس الجمهورية أن يرجع مباشرة إلى إرادة الشعب.

2- إن تقديم مشروع تعديل يتعلق بالوظيفة التنفيذية، على أن يقدم مشروع آخر بعد المؤتمر، يدل على أن رئيس الجمهورية أراد أن يدخل المؤتمر قوي مدعما بالتأييد الشعبي لتعديل الوظائف الأخرى[1].

3- إن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية المتردية ، والمشاكل التربوية التي تعاني منها الدولة وأثرها على مكانة رئيس الجمهورية القابض على جميع السلطات، دفعته إلى اقتسام السلطة مع الحكومة والبرلمان، واحتفظ بالشؤون الخارجية والدفاع وأسند لرئيس الحكومة المهام الاقتصادية والاجتماعية وجعله مسئولا أمام المجلس على تطبيق برنامجه دون أن يترتب عن ذلك استقلاله عن رئيس الجمهورية الذي احتفظ بسلطته في تعيينه وإنهاء مهامه وحل المجلس الشعبي الوطني إلى جانب احتفاظه بسلطة التعيين في الوظائف المدنية والعسكرية ، والسلطة التنظيمية وغيرها.[2]

ثانيا: الإصلاحات الدستورية من خلال دستور 1989.

إن دستور 23 فيفري جاء ليعبر عن نظام حكم جديد قاعدته سيادة الشعب، ويهدف إلى وضع أسس نظام ديمقراطي يقوم على إعطاء السيادة للشعب وحده في ممارستها غن طريق انتخاب ممثليه الحقيقيين في ظل التعددية الحزبية أو الذين ينوبون عنه في مختلف مؤسسات الدولة، وهذا النظام يختلف بطبيعة الحال عن النظام السابق الذي اعتمد على النظام الاشتراكي القائم على الحزب الواحد محتكر السلطة وقائد الشعب وموجهه دون مراقب ومنافس وبذلك يكون الشعب الذي صوت لصالح الدستور الجديد قد تخلى عن الدستور السابق ومن خلال نظرتنا وتصفحنا لدستور 23 فيفري 1989 يمكننا إبداء الملاحظات التالية[3].

- التخلي عن الخيار الاشتراكي.
- نص على الفصل بين السلطات الثلاث، التنفيذية، التشريعية، القضائية.
- الاعتراف بحق إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي.
- احترام الحقوق الأساسية للإنسان وحرياته.
- الإعلان عن إنشاء مجلس دستوري لضمان الرقابة القانونية على دستورية القوانين.
- التأكيد على ضمان الملكية الخاصة.

كما أنشأ دستور 1989 الشروط القانونية للتعددية مما أعطى للجزائر منذ الاستقلال توجها سياسيا جديدا يختلف عن التوجه السياسي السابق، يمنع احتكار الحياة السياسية من طرف الحزب الواحد وإيديولوجيته الشعبوية، وممارساته البيروقراطية، التي ميزت الفترة السابقة. وتجسيدا لدولة القانون وحفاظا على

[1]- سعيد بوشعير ، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر : دار الهدى ، ط2 ، 1993.ص184

[2] سعيد بوشعير، **المرجع السابق**، ص184

[3] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989م، المادتين 39.43.

الشفافية في تسيير أمور المجتمع مما يسمح للحريات الفردية والجماعية أن تعبر عن آرائها في كل القضايا التي تخص الدولة والمجتمع .[1]

دستور نوفمبر 1996:

بمجرد فوز "اليمين زروال" بمنصب رئيس الجمهورية عين " أحمد أو يحي" رئيسا للحكومة في جانفي 1996، واستمر في سياسة الحوار كما اقترح ندوة وفاق في سبتمبر من نفس السنة شاركت فيها ثمانية أحزاب سياسية في غياب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، فبعد اجتماع هذه الأحزاب في مؤتمر الوفاق الوطني اتفقت على إجراء تعديلات دستورية لمعالجة الأزمة من جذورها، ومن بين مخرجات المؤتمر ما يلي:

-ضرورة احترام المكونات الأساسية للهوية الوطنية (الإسلام، العروبة، الأمازيغية).

-مبادئ وأطر التعددية (مبادئ أول نوفمبر 1954، احترام الدستور، نبذ العنف، الحريات الفردية، التداول على السلطة).

-الديمقراطية كاختيار سيد للشعب.

وفي إطار تعزيز شرعية النظام السياسي وتجسيد قرارات المؤتمر دعا زروال إلى تنظيم استفتاء شعبي حول التعديلات الدستورية لدستور 1989، والتي شملت أهم التعديلات التالية:

-استحداث غرفة ثانية في البرلمان بالإضافة إلى المجلس الشعبي الوطني هي مجلس الأمة.

-ازدواجية القضاء بإنشاء المحاكم الإدارية ومجلس الدولة ومحكمة التنازع، والمحكمة العليا للدولة.

-استبدال تسمية الجمعيات ذات الطابع السياسي بالأحزاب السياسية وتحديد شروط تأسيسها بما يضمن الالتزام بمبدأ عدم اللجوء للعنف والقوة وعدم استخدام الهوية الوطنية لأغراض سياسية.

-ضمان حياد الإدارة وضمان حق المواطن في الكرامة وعدم انتهاك حرمته وضمان مشاركته الفاعلة في الحياة السياسية.

-التركيز على تفصيل قانون الانتخابات الذي يجب أن يأخذ طريقة الاقتراع النسبي على أساس القائمة وتحديد الرقعة الجغرافية والسماح للجزائريين بالخارج بالإدلاء بأصواتهم وانتخاب ممثليهم. [2]

التعديل الدستوري نوفمبر 2008:

على عكس الدساتير السابقة لم يتم عرض هذا الدستور أو التعديل الدستوري للاستفتاء الشعبي، بل أقره البرلمان الجزائري بغرفتيه، ولقد أملته ضرورة أساسية وهي فسح المجال أمام الرئيس الحالي للجزائر للترشح

[1] مصطفى بلعور، **المرجع السابق**، ص4

[2] مصعب شنين، **أثر الإستقرار على التنمية السياسية في الجزائر**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة، في 2012-2013) ص ص (31-32).

لعهدة رئاسية ثالثة بعد ما كانت المادة 74 – قبل التعديل – تقصر فترات تولي الرئاسة على فترتين رئاسيتين فقط، مدة كل واحدة منها 05 سنوات. فما عدا المادة 74 المتعلقة بعدد الفترات الرئاسية، فإن هذا التعديل الدستوري شمل 11 مادة من الدستور السابق ، وأضاف مادة جديدة متعلقة بدعم الحقوق السياسية للمرأة بما يوسع مشاركتها في المجالس المحلية المنتخبة.

لقد طرح هذا التعديل الدستوري العديد من التساؤلات لعل أبرزها ماذا قدم من إضافة لبناء دولة القانون واحترام الحريات في الجزائر، بالإضافة إلى تساؤلات أخرى تتعلق بأسباب نزوله ومقاصده والآثار الممكنة والمحتملة، ومما يلاحظ بالنسبة هذا التعديل أنه لم يأتي عن طريق توسيع قاعدة الحوار والمناقشة وبناء التأييد لمنح مقاصد التعديل قدرا معقولا من القبول الطوعي والشرعية، بغية ضمان استقرار وفعالية الآثار المنتظرة من عملية مراجعة الدستور.[1]

حيث حصلت المرأة الجزائرية على فرصة المشاركة السياسية منذ الاستقلال سنة 1962 وتمكنت من دخول البرلمان سنة 1962 أثناء فترة الحزب الواحد، وزادت حظوظها في المشاركة السياسية بالترشح بعد التحول إلى التعددية السياسية التي مكنتها من الوصول إلى مناصب هامة كوزيرة رئيسة حزب، وقاضية في ظل الحقوق الدستورية التي ضمنت حقها في المشاركة والانتخاب والترشح.[2]

والجدول التالي يحاول الوقوف على تطور مشاركة المرأة الجزائرية في ظل الانتخابات المحلية والتشريعية وهي بعد تبني التعددية السياسية كالآتي.

جدول رقم (01) يوضح تطورت مشاركة المرأة الجزائرية في ظل الانتخابات المحلية والتشريعية

	1997		2002	
	المترشحات	المنتخبات	المترشحات	المنتخبات
المجالات الشعبية البلدية	1281	79	3679	147
المجالس الشعبية الولائية	905	62	2684	113
المجلس الشعبي الوطني	322	11	694	27
مجلس الأمة	---	---	---	---

المصدر عصام بن الشيخ، المرجع السابق، ص 278.

[1]– صالح زياني ، **المرجع السابق**،ص 316.

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2008، المادة 74.

كما شاركت المرأة الجزائرية بالانتخابات في الاستحقاقات الرئاسية لأبريل 2004، وتمثلت نسبة 46.5 % من الهيئة الناخبة، وشاركت بنسبة 50.6 % من تلك النسبة 77.33% من المنتخبات ، أدلين بأصواتهن وهم بين عمر 18–20 سنة.[1]

2- الإصلاحات السياسية:

إن أحداث أكتوبر 1988 قد أثبتت بصفة عامة أن الدعوة للتضحية من طرف الحزب الحاكم وقادته لم تعد مجدية وأن المناضلين لم تعد تنطوي عليهم الحيل المتمثلة في رفع شعارات براقة وصياغة مواثيق مثيرة، بل أصبحوا يؤمنون بالعمل الملموس الذي يساعدهم على تحسين مستوى جميع الفئات الاجتماعية، كما أثبتت أحداث أكتوبر 1988م أنه لن يعد من الممكن احتكار السلطة وعدم وجود منافسة حقيقية لا يدفعان أي مسئول للاجتهاد والتفتح على المجتمع وقضاياه، ولهذا فإن الإصلاحات السياسية جاءت لتفسح المجال أمام الأحزاب السياسية لكي يعبروا عن أرائهم واحتياجاتهم وإبراز القضايا الحقيقية للشعب، والتخلص من فكرة الحزب الواحد الذي لا يعبر عن الواقع الاجتماعي بقدر ما يعبر عن الآراء الفوقية التي هي عبارة عن انعكاسات للفكر الفردي الذي تفرزه الزعامات القوية، وانطلاقا من هذا فإن محتوى الإصلاحات السياسية يتمثل في العناصر التالية: والتي تظهر من خلال الإصلاحات في دستور 1989 وكذا إصلاحات 1997 و 2004 والتي تظهر كما يلي:

تفويض المسؤوليات من طرف رئيس الجمهورية إلى رئيس الحكومة والولاة في دستور 23 فبراير 1989، حيث نلاحظ أن الباب الثاني المتعلق بتقسيم السلطات قد تم فيه تخصيص الفصل الأول للسلطة التنفيذية ، والفصل الثاني للسلطة التشريعية والفصل الثالث للسلطة القضائية[2].

إقرار التعددية الحزبية والاعتراف بأهمية المنافسة والسماح للآخرين أن يبدوا برأيهم في قضايا الساعة التي تهم بلدهم لأنهم قد يكونوا أحسن أو أفضل من الحزب أو الأحزاب المتربعة على كرسي الحكم.

فسح المجال للعمل الديمقراطي وحرية التعبير عن الإرادة الشعبية، والشيء المأمول هو أن تكون هذه الديمقراطية حقيقية، وليست شكلية لأن الديمقراطية الحقيقية هي التي تفرز المنافسة الحرة ويقبل المتنافسون في ظلهم بقرار الشعب.

---

[1]- عصام بن الشيخ ، (دفاتر السياسة والقانون مجلة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي ورقلة يومي 3 و4 نوفمبر 2010) ص 278.

[2] عمار بوحوش، **الإصلاحات السياسية في الجزائر** عبر الرابط : atpp//www.radio algérien – dz / week . PDF يوم 2015/04/30 على الساعة 11:20 ،

فصل القضاء عن السلطة التنفيذية للدولة، وبذلك يصبح دور السلطة القضائية هو حماية المجتمع والمحافظة على حريات أفراده وحقوقهم الأساسية.

مشاركة المجالس الشعبية المنتخبة في عمليات التنمية، وهذا يعني حسب النصوص القانونية الجديدة للبلديات والولايات، أي أن الشخصية المنتخبة سوف تساهم من الآن في العمل المحلي بقصد تنمية الزراعة والصناعة والتربية والثقافة وبناء الطرقات وجلب المياه، وصرف الميزانية المخصصة للبلدية والولاية.[1]

-إصلاح القانون الانتخابي رقم 12-01:

والذي أدخلت عليه بعض التعديلات مثل رفع عدد النواب الغرفة السفلى للبرلمان وزيادة التمثيل النسوي .

- فتح المجال لتأسيس أحزاب جديدة.

انهيار احتكار الإعلام المرئي والمسموع سنة 2012:

حيث أعلن الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ضمن حزمة الإصلاحات التي أقرها عن فتح المجال أمام إنشاء القنوات التلفزيونية والإذاعية الخاصة.

زيادة عدد المقاعد البرلمانية جانفي 2012:

حيث أقر البرلمان نص قانون مرفق بقانون الانتخابات المعدل يحدد توزيع الدوائر الانتخابية ويرفع عدد أعضاء الغرفة السفلى للبرلمان (المجلس الشعبي الوطني) من 389 إلى 462 بغرض تحسين التمثيل السياسي.

فرض الكوتا النسائية:

وهو ينتج في مسار تعزيز مكانة المرأة في المجتمع والسياسة ، كما نص على ذلك التعديل الدستوري الأخير، فقد نص قانون الانتخاب المعدل على فرض تمثيل المرأة في القوائم الانتخابية بحيث تحوي كل قائمة ترشيح للانتخابات التشريعية امرأة واحدة على الأقل في الدائرة الانتخابية التي تظم 4 مقاعد. [2]

[1]- عمار بوحوش، **المرجع السابق** ، ص 8.

[2] كاوجة بن الصغير ، **دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التطور والتطبيق**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، في 22 أفريل 2013.متوفر على الرابط http:// kaoudja.com/ar/ imdex. Php. option

المبحث الثاني : الإصلاحات الإدارية والاقتصادية

حيث سيتم التطرق في هذا المبحث إلى أهم الإصلاحات الإدارية والاقتصادية التي تبنتها الجزائر وذلك من خلال:

1/ الإصلاحات الإدارية:

الإصلاح الإداري هو عملية تغيير مقصودة في عملية الأجهزة الإدارية سواء عن طريق التغيير في التنظيم أو أساليب العمل أو في سلوكيات العاملين وفي العلاقات بين الديمقراطية والمجتمع.

ونتيجة لمظاهر بيروقراطية الإدارة الجزائرية المحتكرة من طرف تنظيم حزبي واحد وتفشي ظاهرة الرشوة والتبذير والكسب غير المشروع والوساطة والمحسوبية والإهمال وسوء معاملة الجمهور نتيجة تفاقم الأزمة الإدارية بمظاهرها، وتماشيا مع الإصلاحات السياسية، قامت السلطة الحاكمة بإدخال إصلاحات إدارية لتحديث الإدارة وتكييفها هيكليا وبشريا وتشريعيا وماديا، مع التطورات السياسية الجديدة، بكل ما يضمن الفعالية والسرعة في التنفيذ، وسيولة المعلومات وتقريب الإدارة من المواطن وجعلها في خدمة التنمية، وذلك بتبني اللامركزية الإدارية ومبدأ الانتخابات لتمثيل الإدارة الشعبية وذلك حسب المادة 16 من دستور 1989، الذي " يعتبر المجلس المنتخب قاعدة اللامركزية ومكان مشاركة المواطنين في تسيير الشؤون العمومية، فهذا النظام يعني تقاسم السلطات بين الجهاز المركزي والهيئات المحلية خاصة فيما يتعلق باتخاذ القرارات وسلطة تنفيذيها.

كما يعتبر الانتخاب عنصرا أساسيا في تكوين وتسيير المجالس المحلية، وهو موطن لتطبيق الديمقراطية من خلال الأساس القاعدي في التنظيم الإداري للدولة، وذلك حسب المادة 15 في الفقرة الثانية من الدستور 1989م تنص على أن " البلدية هي الجماعة القاعدية" [1]

كما مس الإصلاح المجالس المحلية التي تعتبر أجهزة رئيسية لسلطة الدولة، التي تتجسد فيها إرادة الشعب لكونها تشكل هيئات توجيه وتقرير ومراقبة، فجاء الإصلاح البلدي عن طريق القانون البلدي (08/90) حيث قلص من صلاحيات البلدية في الميدان الاقتصادي تماشيا مع الإصلاحات السياسية والاقتصادية في البلاد وأصبح المجلس الشعبي البلدي الإطار القاعدي للإصلاحات المحلية، فهو مؤسسة تهدف إلى تحقيق الديمقراطية على المستوى المحلي، وتكريس مبدأ الاختيار للشعب، كما يعتبر جهاز مداولات على مستوى البلدية، فحسب القانون البلدي أصبحت البلدية تتمتع بشخصية معنوية والاستقلال مالي يعتبر التعبير عن الديمقراطية (حرية الترشح، حق الانتخاب، حضور المداولات) أكثر مما هي تعبير عن أسلوب التسيير، غير أن دستور 1996 أفرغ هذه الإصلاحات من معناها عندما منح صلاحيات واسعة

[1] – ناجي عبد النور، **المرجع السابق** ، ص 95.

للوالي على حساب المجالس المنتخبة فجاءت الإصلاحات للجماعات المحلية ممثلة في البلدية والولاية، بإصدار القوانين الجديدة المتمثلة في القانون رقم 10/11 المؤرخ في 2011/06/22م المتعلق بالبلدية والقانون رقم 07/12 المؤرخ في 2012/02/21م المتعلق بالولاية، هاذين القانونين حاول من خلالهما المشرع تصحيح بعض القواعد القانونية التي كانت سببا مباشرا وغير مباشر في حدوث التوترات والانسدادات داخل الجماعات المحلية، فقد مست الإصلاحات أو التحديات أو التحديثات الجديدة للقانونيين جميع عناصر التسيير بالدرجة الأولى، عن طريق مواد قانونية جديدة وآليات عملية في بعض المسائل التي لها علاقة بالوطن. [1]

حيث مست الإصلاحات الإدارية جوانب كثيرة أهمها:

-مبدأ المواطنة ومشاركة المواطن في التسيير.

-مساهمة البلدية في إدارة وتهيئة الأقاليم والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

-توفير المواد المالية للبلدية للتكفل بالأعباء.

-إضافة هيمنة جديدة تساهم في تسيير البلدية ينشطها الأمين العام.

-إعطاء مرونة كبيرة وتكييف دورات المجلس الشعبي البلدي وفق ظروف البلدية.

-توسيع لجان المجلس الشعبي البلدي حسب التزايد المستمر لحاجات المواطنين.

-توسيع وتفصيل مجال الرقابة على الأعمال وعلى الهيئة.

-إضافة أحكام جديدة في اختيار وكيفيات تنصيب رئيس المجلس الشعبي البلدي.

-تفصيل مهام الأمين العام للبلدية.

-تخصيص فصل كامل لأملاك البلدية.

تفصيل الأحكام المتعلقة بالمالية.[2]

أما بالنسبة للولاية فقد شملت الجوانب التالية:

-مبدأ المشاركة والتشاور.

-تفصيل وإعطاء مرونة لعقد دورات المجلس الشعبي الولائي حسب الظروف.

-التشديد على احترام النواب(اللغة العربية) في سير عمل.

-استحداث هيكل مكتب المجلس الشعبي الولائي.

-إضافة مهام جديدة للمجلس الشعبي الولائي كالتنمية الاقتصادية.

---

[1]- ناجي عبد النور، **المرجع السابق**، ص ص (95-96)

[2] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 037.في 2011.

-تفصيل حالات الحل والشغور للمجلس الشعبي الولائي.

-إلزام اقامة رئيس المجلس الشعبي الولائي في إقليم الولاية، وتفصيل حالات التخلي للرئيس والأعضاء.

-الزيادة في عدد اللجان في المجلس الشعبي الولائي وخصص لها أدوار مختلفة لتكفل بالحياة الاجتماعية للمواطن. [1]

2/ الإصلاحات الاقتصادية:

منذ مطلع الثمانينيات من القرن الماضي انتقلت الجزائر رسميا من الاقتصاد الاشتراكي الموجه إلى نمط جديد من التسيير الاقتصادي يقوم على تحرير الاقتصاد والتجارة والاتجاه تدريجا نحو " نظام اقتصاد السوق" وصدر في 14 أبريل 1990 القانون رقم 90- 1 الذي يتعلق بتحويل رؤوس الأموال بين الجزائر والخارج من أجل تمويل المشاريع الاقتصادية في إطار سياسة تراجع الدولة عن احتكار التجارة الخارجية وتجارة الجملة.

ومن أجل تصحيح الاختلال في الميزان التجاري وتحقيق التنمية الاقتصادية الذي يتضمن سلسلة من الإجراءات من بينها:

- تخفيض نسبة الرسوم الجمركية وتخفيض ديون البلديات، وتهيئة المناطق الصناعية، وكذا إعداد برنامج استعجالي لتنمية جنوب البلاد[2].
- كما يمكن القول أن الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر تمت من خلال:

1)إعادة الهيكلة العضوية:

2) إعادة الهيكلة المالية.

3) استقلالية المؤسسات العمومية الاقتصادية.

بعد سنتين من انتهاء برامج الإصلاحات الهيكلية التي وعدت بتحقيق الانتعاش عملت الجزائر على وضع برامج تنموية هذه البرامج تعمل على تدارك التأخر المسجل على مدار عشر سنوات من الأزمة، والتي تخفف تكلفة الإصلاحات المنجزة، والمساهمة في إعطاء دفع جديد للاقتصاد الجزائري وتتمثل هذه البرامج في:

-برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004).

-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009).

---

[1] الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يعلق بقانون الولاية، الجريدة الرسمية العدد 12. في 2012.

[2]- هناء عبيد ، **الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر**، ص09. على الرابط :/inlos /arabe /Dz. mouradia . www.el //http 2013/06/06 في يوم 2015/03/25 على الساعة 11:30

-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014).

والتي تظهر كما يلي:

1- برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي(2001-2004):

حيث يهدف إلى مكافحة الفقر، وخلق مناصب شغل، وضمان التوازن الجهوي وإحياء الفضاء الإقليمي، كما يهدف إلى إيجاد الظروف المثلى من أجل النهوض بالاقتصاد الوطني وكذا التحسين الظروف المعيشية، وتنمية الوارد البشرية.

جدول رقم (02) يوضح مكونات برنامج الإنعاش الاقتصادي من 2001م إلى 2004م

القطاع	2001	2002	2003	2004
1-أشغال كبرى وهياكل قاعدية	100.7	70.2	37.6	2.0
2-تنمية محلية وبشرية	17.80	72.80	53.1	6.5
3-دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0
4- دعم الإصلاحات	30.0	15.0	/	/
المجموع	250.4	185.9	113.9	20.5

المصدر: محمد بوضياف، المرجع السابق، ص288.

2-البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي (2005-2009):

خلال الفترة 2005-2009 تم إطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي وكذا برنامجي "الجنوب" و"الهضاب العليا " بتمويل من الميزانية قيمته 200 مليار خصصت أساسا لإعادة التوازن الإقليمي من خلال تطوير شبكة الطرق والسكك الحديدية وتحديثها، والتخفيف من المشاكل في مجال الموارد المائية، وتحسين الظروف المعيشية للمواطنين فيما يتعلق بالسكن والحصول على الرعاية الطبية والتكفل بالاحتياجات المتزايدة في مجال التربية والتعليم العالي والتكوين، وكذا تطوير الخدمات العامة. [1]

[1] إيمان زوين، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة) 2011، ص ص(96-97).

3-برنامج التنمية الخماسي (2010-2014):

يندرج هذا البرنامج ضمن دينامية إعادة الاعمار الوطني والتي تمت مباشرة سنة 2001م ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي على قدر المواد المتاحة أنداك، وتواصلت الدينامية هذه ببرنامج فترة 2004-2009.[1] الذي تدعم هو الآخر بالبرنامج التي رصدت لصالح ولايات الهضاب العليا والجنوب.

كما يستلزم برنامج الاستثمارات العمومية الذي وضع للفترة الممتدة ما بين 2010-2014 ما يعادل 286 مليار دولار وهو يشمل شقين اثنين.

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق.

-إطلاق مشاريع جديدة.

بالإضافة إلى دعم تنمية الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال دعم الاقتصاد الوطني على الخصوص من خلال، الفلاحة الريفية، وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية، والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية، دعم التنمية الصناعية من خلال القروض البنكية المسيرة من قبل الدولة من أجل إنجاز محطات جديدة لتوليد الكهرباء وتطوير الصناعة البتروكيمياوية وتحديث المؤسسات العمومية.[2]

كما أن ارتفاع أسعار المحروقات ابتداءا من الثلاثي الأخير لسنتي(1999-2000) أضحى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية، وتحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى. حيث ساعده هذا البرنامج على تسريع وتيرة النمو الاقتصادي والاستمرار في تعزيز الاتجاه الإيجابي لتوازنات الاقتصادية الكلية للمالية ومن أهم النتائج المحققة ما يلي:

جدول رقم (03) يوضح معدلات النمو الاقتصادية من 1999م إلى 2006م

السنوات	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006
معدل النمو%	3.2	2.2	2.1	4.1	6.8	5.2	5.1	1.8
معدل البطالة%	29.2	29.3	27.3	25.9	27.71	17.7	15.26	12.3
معدل التضخم%	6.64	0.33	4.22	1.41	2.58	3.65	1.64	1.8
المديونية الخارجية (مليار دولار)	27.997	25.272	22.587	22.282	23.523	22.158	16.839	5.583

المصدر: إيمان زوين، المرجع السابق،ص99.

[1] إيمان زوين، **المرجع السابق**، ص ص(96-97).

[2] **نفس المرجع** ص99.

قامت الدولة الجزائرية بإعداد برنامج طموح للنهوض باقتصاد الوطني انطلاقا من التعديلات التي تجرى على تشريعاتها تماشيا مع المستجدات الدولية والوطنية. ومن أهم التعديلات قانون الاستثمار وقانون الخوصصة المعدلين في أوت 2001 بأمر 01-03، و 01-04 على التوالي.

حيث يتمحور قانون الاستثمار حول توفير مناخ ملائم مع آليات أكثر فعالية لتطوير الاستثمار، ورفع القدرات التنافسية للمؤسسات الوطنية. وأهم ما يميز هذا القانون المعدل ما يلي: عدم التمييز بين القطاع العام والخاص. [1]

أما قانون الخوصصة الذي يحمل الرقم 01-04، الذي يهدف إلى تنظيم وتسيير المؤسسات العمومية وخوصصتها، والدافع لعملية التعديل يمكن في نقل سيرورة الخوصصة التي انطلقت في سنة 1995م والذي يرمي إلى تحديد الاستراتيجية الشاملة بعد دراسة الملفات وإعداد البرامج من قبل مجلس المساهمات في الدولة.

ومن أجل تأهيل المؤسسات للدخول في المنافسة واختراق الأسواق الخارجية قامت الجزائر بالانضمام إلى منظمة التجارة العالمية.[2]

[1] كربالي بغداد، "**نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر**"، (مجلة العلوم الإنسانية، عدد الثامن، جامعة محمد خيضر بسكرة، جانفي 2005). ص15.

[2] **نفس المرجع**، ص19.

المبحث الثالث: تأثير التنمية السياسية على التحول الديمقراطي

التنمية السياسية عملية سياسية متعددة الغايات والأبعاد والعوامل تستهدف ترسيخ فكرة المواطنة وتحقيق التكامل والاستقرار داخل المجتمع، فهي تتضمن تغييرات في كل المجالات وتتسع مكوناتها لتشمل عناصر أساسية في كل المجتمعات تتراوح ما بين التنمية الاقتصادية والثقافية والسياسية إلى بناء المؤسسات السياسية وعملية التعبئة والمشاركة السياسية.

وبالتالي تستهدف التنمية السياسية هياكل النظام السياسي من خلال تحقيق مبدأ المشاركة والشرعية الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق وحدة سياسية ثم وطنية باعتبارها تمثل إحدى مقاييس الديمقراطية.

إن تلك الأبعاد والعناصر جميعها تعد من المتطلبات الأساسية والجوهرية للديمقراطية، هذه الأخيرة تستلزم هي الأخرى مجموعة من المبادئ تقوم عليها كالتعددية الحزبية والتداول السلمي على السلطة وإشاعة الثقافة السياسية بين الجماهير... كما تكفل الديمقراطية توسيع قاعدة الحقوق والحريات للمواطنين وتشمل الحقوق المدنية والاقتصادية والسياسية وهذا كله باعتبار أن هدف التنمية السياسية هو تخليص المجتمع من سمات تخلفه وجعله مجتمع متطور الأمر الذي يؤدي به إلى فهم كل ما يجري حوله من اختلالات وانتهاكات مما يؤدي به إلى المطالبة بحقوقه سواء عن طريق الاحتجاجات أو إضرابات، ويمكن أن يصل به الأمر إلى استعمال وسائل العنف رغبة منه في التحول حيث يمكن لهذا التحول أن يأخذ إحدى الأنماط الثلاث التالية حسب صامويل هنتغتون:

-نمط تحول تقوده النخبة الحاكمة.

-نمط الإحلال وتفرضه القوى المعارضة.

-نمط الإحلال التحولي ويتم هذا النمط عن طريق حدوث توافق على التغيير بين الحكومة والمعارضة.

1- نمط التحول تقوده النخبة الحاكمة: حيث أن التحول هنا يكون من طرف النخبة الحاكمة بإعتبارها القوة التي تحكم البلاد والمطالبة بالتحول يكون من طرفها بغية تهدئة الأوضاع وتلبية مطالب المواطنين فيما يخدم مصالحها الخاصة. حيث تبني إصلاحات يكون من طرفها دون إشراك الفئات الأخرى.

2- نمط إحلال وتفرضه القوى المعارضة: حيث تقوم القوى المعارضة للنخبة برفض نمط التحول الذي تقوده النخبة الحاكمة باعتباره جاء من طرفها فقط دون إشراك الفئات الأخرى في هذا التحول.

3- نمط إحلال التحولي ويتم هذا النمط عن طريق التوافق بين النخب الحاكمة والقوى المعارضة بتبني إصلاحات أو تحويلات للنظام من شأنها أن تكون لصالح الطرفين دون التحيز لطرف معين مما يؤدي إلى ظهور تحول مدعوم بالرضا الجماهيري وضمان عدم حدوث أي خلافات أو صراعات بين أو بين نخبة معينة والمواطنين.

وعليه نستنتج أن التنمية السياسية والديمقراطية يرتبطان ارتباطا وثيقا بل بعضها بعضا في مواكبة وتزامن واحد، إن هناك علاقة تبادل وتداخل ما بين المفهومين، فالتنمية السياسية تحقق في السياق العام الذي توفره الديمقراطية من خلال تهيئة المناخ السياسي والاجتماعي والاقتصادي، هذا من جهة ومن جهة أخرى تعتبر التنمية السياسية آلية من آليات تطبيق وتفعيل الديمقراطية.

خلاصة الفصل الثاني

وفي الأخير ومن خلال ما تم عرضه في الفصل الثاني نرى أن الإصلاحات السياسية التي بدأت تتجسد منذ حوادث أكتوبر 1988 وصدور دستور فيفري 1989 قد مست الإصلاحات الدستورية وذلك من خلال تعديل دستور 1989 وكذا دستور 1989و1996 بالإضافة إلى الإصلاحات السياسية، من خلال إصلاح قانون الانتخابات وقانون الإعلام وتمكين المرأة.

حيث مكنت هذه الإصلاحات السياسية من بروز عدة إيجابيات كالتعددية الحزبية، فصل السلطات وحرية الرأي والإعلام.

كما مست هذه الإصلاحات أيضا الإصلاحات الإدارية من خلال إجراء إصلاحات على قوانين البلدية والولائية وتصحيح بعض القواعد التي كانت سببا مباشر في حدوث التوترات والانسدادات داخل الجماعات المحلية وإعادة إصلاح الأوضاع الاقتصادية للبلاد بعد الإصلاحات الهيكلية وذلك بتبني برامج تساهم في إعطاء دفع جديد للاقتصاد الجزائري من خلال برنامج الانتعاش الاقتصادي وكذا البرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي.

الخاتمة

الخاتمة

دخلت الجزائر مع مطلع الثمانينيات سلسلة متواصلة من الضغوطات الداخلية المتمثلة في أزمات نتيجة للحالة المزرية التي كانت تعيشها الجزائر من تخلف وأمية وبطالة وسياسات القمع أدى بالجزائر مع مطلع الثمانينيات إلى الدخول في سلسلة متواصلة من الضغوطات الداخلية المتمثلة في أزمات التنمية السياسية كأزمة المشاركة والشرعية، الناتجة عن سيادة الحزب الواحد، والتي أدت بدورها إلى ظهور ضغوطات اجتماعية والاقتصادية والتي تتمثل في الزيادة في نسبة البطالة وكذا انخفاض موارد الدولة مما أدى إلى عجز الميزانية على توفير المتطلبات العامة مما أدى بها إلى الاستدانة من الخارج، بالإضافة إلى ضغط الحكومات الأجنبية بالإضافة إلى هذه الأسباب التي أدت إلى فشل تجارب التنمية السياسية هناك غياب الإدارة المجتمعية والهوة التي تفصل بين النخب الحاكمة والشعوب أدى بالجزائر إلى الوصول لطريق لا يمكن الخروج منه.

ومن أجل إرساء تحول ديمقراطي حقيقي والعمل على تخليص المجتمع من سمات تخلفه واتجاهه نحو التغيير وتبني نظام يكون أكثر ديمقراطية اقتضى بالدولة إلى إدخال جملة من الإصلاحات الشاملة من شأنها الخروج بالجزائر من الوضعية المتأزمة التي آلت إليها، ولهذا عملت الجزائر على الدخول في منطلق النظام العالمي الجديد والاتجاه إلى نظام أكثر ديمقراطية. حيث تعتبر أحداث أكتوبر 1988م وما نتج عنها مدخلا لهذه الإصلاحات مما أدى برئيس الجمهورية إلى إدخال إصلاحات سياسية تبعا للخطاب الذي ألقاه الرئيس"**بن جديد**" ووضع حد للنظام الحزب الواحد والانتقال إلى التعددية الحزبية، والإعلان عن مجموعة الإصلاحات السياسية مست جبهة التحرير الوطني وذلك بإلغاء احتكار الجبهة للمجال السياسي، وكذا الإعلان عن تعديل دستوري يمس الوظيفة التنفيذية في 03 نوفمبر 1989م، وإصدار عدة قوانين عقب الاستفتاء على دستور 1989م بتنظيم الساحة السياسية منها قانون الجمعيات وقانون الانتخابات وقانون الإعلام وتمكين المرأة وتوسيع حظوظها في المجالس الانتخابية، وحالات التنافي للعهدة البرلمانية وذلك حسب الإصلاحات الأخيرة 2012م.

وكذا الإصلاحات الإدارية والاقتصادية وذلك من خلال القيام بإصلاحات هيكلية وذلك من خلال إعادة الهيكلة المالية واستقلال المؤسسات العمومية والاقتصادية وتحقيق الإنتعاش من خلال البرامج التنموية الأخيرة (2001-2014) وذك بهدف مكافحة الفقر وخلق مناصب شغل وضمان التوازن الجهوي والنهوض بالاقتصاد الوطني، وإصلاحات إدارية ومن خلال تبني اللامركزية لتحديث الإدارة وتكييفها هيكليا وبشريا وماديا، وتقريب الإدارة من المواطن وإصلاح الهيئات المحلية (البلدية، الولاية). وإصدار القوانين الجديدة في

الخاتمة

القانون رقم 10/11 والقانون رقم 07/12 اللذان حاول من خلالهما المشرع تصحيح بعض القواعد القانونية التي كانت سببا في حدوث التوترات والانسدادات داخل الجماعات المحلية.

وبالرغم من جملة الإصلاحات التي تم تبنيها منذ 2011 إلى أن النظام السياسي الجزائري لم يكرس تحول ديمقراطي حقيقي وذلك من خلال عدم قدرته على حل مجمل أزمات التنمية السياسية وبقيت تعاني منها جزائر إلى حد الساعة كأزمة الهوية مثلا.

ولتعزيز ظاهرة التحول الديمقراطي وجعلها أكثر تقبل من طرف الشعب نقترح جملة من الاقتراحات:

1نشر روح الانتماء الوطني والاعتزاز بمقومات الهوية الوطنية مم يشجع ويدعم المصلحة العامة على الخاصة

.2 نشر ثقافة الحوار والجدال بين النخبة الحاكمة والمواطنين.

3 تقبل حرية الاختلاف في الرأي ورضا المواطنين من طرف النخبة الحاكمة لأن الشعب يعتبر مصدر كل سلطة.

.4 الابتعاد عن الديمقراطية الجاهزة التي يستوردونها من البلدان الغربية.

قائمة المراجع

1-الكتب:

1-الجسور ناطم عبد الواحد، **موسوعة المصطلحات السياسية والفلسفيسة والدولية**، بيروت: دار النهضة العربية، 2008.

2-الكتيبي إبتسام (وآخرون)، **الديمقراطية والتنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 2001.

3-العلوي سعيد بن سعيد والسيد ولد أباه، **عوائق التحول الديمقراطي**، بيروت: مطابع المستقيل، 2002.

4-الفريحان غالب عبد المعطي، **أفاق وتطلعات نخو الديمقراطية وحقوق الإنسان في الوطن العربي**، سوريا: نينول للنشر والتوزيع، 2002.

5-بهلول محمد بلقاسم حسن، **الجزائريين والأزمة الإقتصادية والسياسية**، الجزائر: مطبعة دحلب.

6-بورادة حسن، **الإصلاحات السياسية في الجزائر**، الجزائر: نوفمبر 1996.

7-بوشعير سعيد، **النظام السياسي الجزائري**، الجزائر: دار الهدى، ط2، 1993.

8-وهبان أحمد، **التخلف السياسي وغليان التنمية السياسية**، الإسكندرية: الدار الجامعية، 2002.

9-حجاب محمد منير، **الإعلام والتنمية الشاملة**، القاهرة: دار الفجر للنشر والتوزيع، 2009.

10-حرب وسيم (وأخرون)، **إشكالية الديمقراطية والتنمية في المنطقة العربية**، لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية، 2010.

11-حرب أسامة الغزالي، **الأحزاب السياسية في الوطن الثالث**، الكويت: عالم المعرفة، 1990.

12- حمدي عبد الرحمان، **التحول الديمقراطي في العالم العربي خلال التسعينيات**، عمان: جامعة آل بيت، 1999،

13-مالكي محمد (وآخرون)، **الإنفجار العربي الكبير في الأبعاد الثقافية والسياسية**، قطر: المركز العربي للأبحاث ودراية السياسات، 2012.

14-ناجي عبد النور، **تجربة التعددية الحزبية والتحول الديمقراطي(داسة تطبيقية في الجزائر)**، القاهرة: دار الكتاب الحدبث، 2010.

15-عزت جردات صادق، **العلم والتكنولوجيا والتنمية الإجتماعية، الإقتصادية، السياسية،** الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

16- علي عبد الجليل، **التنمية السياسية مدخل للتغيير**، طرابلس: الجامعة المفتوحة، 2002.

17-قيرة إسماعيل (وآخرون)، **مستقبل الديمقراطية في الجزائر**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية.1999.

18رشوان حسين عبد الحميد، **التنمية الإجتماعية، الثقافية، الإقتصادية، السياسية**، الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة، 2009.

19-رخيلة عامر، **التطور السياسي والتنظيمي لحزب جبهة التحرير الوطني1980-1962**، الجزائر: ديزان المطبوعات الجامعية، 1993.

20-شروخ صلاح الدين، **منهجية البحث العلمي للجامعيين**، عنابة: دا العلوم للنشر والتوزيع، 2003.

2- المجلات:

1-مصطفى بلعور، "**الإصلاحات السياسية في الجزائر 1988-1990**"، (دفاتر السياسة والقانون مجلة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية العدد الأول ، جوان 2009.) .

2- الوثائق الرسمية:

1 الجمهورية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989م، المادتين 39.43.

2 الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، التعديل الدستوري 2008، المادة 74.

3- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 11-10 مؤرخ في 22 يونيو سنة 2011، يتعلق بالبلدية، الجريدة الرسمية العدد 037.

4-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون رقم 12-07 مؤرخ في 21 فبراير سنة 2012، يعلق بقانون الولاية، الجريدة الرسمية العدد 12.

5- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، قانون عضوي رقم 12-03 مؤرخ في 12 يناير سنة 2012، يحدد كيفيات توسيع حظوظ تمثيل المرأة في المجالس المنتخبة، الجريدة الرسمية العدد 01 المؤرخة في 14-01-2012.

3- المذكرات:

1-بوضياف محمد، **مستقبل النظام السياسي الجزائر**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بقسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، 2008).

2-درويش جمال، **التنمية السياسية في دول الجنوب دراسة حالة الإنتقال الديمقراطي مثال (الجزائر)**، (أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر3، 2013-2014).

3- زوين إيمان ، **دور الجيل الثاني من الإصلاحات الإقتصادية في تحقيق التنمية دراسة حالة الجزائر**،(مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الإقتصادية، جامعة منتوري قسنطينة) 2011

4- مصعب شنين، **أثر الإستقرار على التنمية السياسية في الجزائر**، (مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة ورقلة، في 2012-2013).

5- عباش عائشة، **إشكالية التنمية السياسية والديمقراطية في المغرب العربي مثال تونس**،(مذكرة لنيل شهادة الماجستير في قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية، تخصص رسم السياسات العامة، جامعة الجزائر، 2007-2008).

6- شليغم غنية، **التعددية الحزبية قي المغرب العربي،(تونس-الجزائر-المغرب)**، (مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر، سبتمبر 1999).

4- الملتقيات:

1- بن الشيخ عصام، (دفاتر السياسة والقانون مجلة محكمة في الحقوق والعلوم السياسية، عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي ورقلة يومي 3 و4 نوفمبر 2010).

2- زياني صالح ، دفاتر السياسة والقانون (مجلة محكمة في الحقوق والعلوم الساسية. عدد خاص بأشغال الملتقى الدولي "**حول الأنماط الإنتخابية في ظل التحول الديمقراطي**"، ورقلة يومي 3نوفمبر)2010.

5- المواقع الإلكترونية:

1-هناء عبيد ، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر. على الرابط: . http// www.el mouradia. Dz/ arabe/ inlos/ 2013/06/06 في يوم 2015/03/25 على الساعة 11:30

2- يوم 28-2-2015 على الساعة 09:02 http WWW A LSOFOHT NET BLOG OLG

3 عبد الغفور مرارقة ، **تجربة التنمية السياسية في الجزائر**، http:// www.ai mfeka.com/fomwms/index-PDF الأربعاء على الساعة 11:00

4- عمار بوحوش، **الإصلاحات السياسية في الجزائر** عبر الرابط : atpp//www.radio algérien – dz / week . PDF يوم 2015/04/30 على الساعة 11:20.

5- كاوجة بن الصغير، **دراسة وتحليل مستقبل الإصلاحات السياسية في الجزائر بين التطور والتطبيق**، جامعة قاصدي مرباح ورقلة ، في 22 أفريل 2013. متوفر على الرابط http:// kaoudja.com/ar/ imdex. Php. option

6- http: 08/ab/ Wkipedia. Org/Wiki/ //oi. تعريف الثورة، يوم 2015/02/28/على الساعة 8:51

فهرس الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	جدول يبين زيادة نسبة البطالة في الجزائر	21
(02)	جدول يوضح تطورات مشاركة المرأة الجزائرية في ظل الانتخابات المحلية والتشريعية .	26
(03)	جدول يوضح مكونات برنامج الانتعاش الاقتصادي من 2000 م إلى 2004م	32
(04)	جدول يوضح معدلات النمو الاقتصادية من 1990م إلى 2006م	33

الفهرس

الفهرس

الإهـــــــــــــداء

الشـــــــــــــكر

ملخص الدراسة

مقـــــــــــــدمة.....1-5

الفصل الأول: عوامل التحول الديمقراطي في الجزائر.....06

المبحث الأول: أزمات التنمية السياسية وضرورة التحول الديمقراطي في الجزائر...07

-أزمة المشاركة.....07

-أزمة الشرعية.....09

-أزمة التوزيع.....10

-أزمة الهوية.....13

-أزمة التكامل والاندماج.....15

المبحث الثاني: العوامل الخارجية لعملية التحول الديمقراطي.....17

خلاصة الفصل الأول.....20

الفصل الثاني: سياسة الإصلاحات ومحاولة تحقيق التنمية السياسية.....21

المبحث الأول: الإصلاحات الدستورية والسياسية في الجزائر.....23

-الإصلاحات الدستورية.....23

-الإصلاحات السياسية.....27

المبحث الثاني : الإصلاحات الإدارية والاقتصادية.....29

-الإصلاحات الإدارية.....28

-الإصلاحات الاقتصادية.....31

المبحث الثالث: تأثير التنمية السياسية على التحول الديمقراطي.....35

خلاصة الفصل الثاني.....37

الخاتمة.....38

قائمة المراجع.....41

فهرس الجداول.....46

فهرس المحتويات.....48